حذرين في تحديد موقفهم من النظام الاردني ، ولم يدلوا بتصريح او تعليق يصطدم مع النظام الاردني . لا يعني ذلك ان المجالس البلدية سترضخ للضغوطات الاردنية ، بل يعني ما سبق ان اشرت اليه ، من ان علاقة المجالس البلدية بمجموعها لن تصل الى الدرجة العدائية والصدامية مع النظام الاردني ، وان علاقة كهذه ستظل ضمن بعض الاطر وبعض المجالس ، ولن يجري التعبير عنها بشكل واضح الا اذا برزت تحركات عملية للنظام الاردني داخل الارض المحتلة .

ان كل هذه المعطيات تشير الى ان المنظمة في تعاملها مع المجالس الجديدة لا تسير في حقل خال من الالغام . بل على العكس من ذلك ، فان هذه المجالس الجديدة قد تكون مقدمة لاخبار السلطات الاسرائيلية المحتلة لمدى امكاناتها في التعامل مع عناصر جديدة غير العناصر التقليدية ، والتي تفتقد الى ارضية جماهيرية او بعد وطني واضح . فالقيادات التقليدية تظل حائطا قديما ، تتجاوزه اوسع الجماهير بسهولة لدى تحركها . اما القيادات الجديدة وذات الطابع الوسطي ، والتي تحاول ان توازن بين وضعها الذي اكتسب نوعا من الشرعية في ظل الاحتلال وبين طموحاتها في الالتقاء مع الجماهير في حركتها ، ان هذه القيادات في بعض الحالات تشكل كابحا للجماهير اكثر من القيادات التقليدية ، وفي حالات اخرى ، قد تضطرها الحركة الجماهيرية الى الاندفاع معها . ومن هنا ، فان الاساس في تحرك المقاومة الفلسطينية السياسي داخل الارض المحتلة ، يجب ان يبقى التحرك الجماهيري الواسع والانتفاضة الجماهيرية التي اخذت تتسم في هذه المرحلة بسمة القدرة على الاستمرار ، وهي قدرة تتأكد يوما بعد يوم . اضافة الى ذلك ، فانه يجب الوقوف بحزم ، ضد اي محاولة تستهدف تحجيم الحركة الجماهيرية بسقف المجالس البلدية وتحركها السياسي العام . وبتقديري ، ان الدخول في مسألة المجالس البلدية تظل لغما يجب التعامل معه بحذر بالغ ، حتى لا ينفجر بنا . ذلك انه من الخطأ الكبير ان ندفع بتنمية اطر قيادية داخل الارض المحتلة ، تكتسب جانبا كبيرا من شرعيتها من الاحتلال الاسرائيلي . صحيح ان هذه الشرعية جاءت عبر الانتخاب ، ولكن لا ننسى انها شرعية مختومة في النهاية بختم الاحتلال الاسرائيلي ، وبالتالي فانها محكومة ومحددة بالحدود التي يرسمها لهذه الشرعية . ان الموقف الاسلم والاكثر صوابية في التعامل مع هذه المجالس ، هو باعتبارها مجالس بلدية فقط لا غير ، ومقاومة ، اي محاولة لاعطائها غير هذا الوضع او الوظيفة . واي محاولة للخروج بالمجالس البلدية عن هذا الاطار ، ستشكل نوعا من الدخول غير المباشر في اللعبة الاسرائيلية الهادفة الى تحديد معالم دور او وضع معين للمجالس البلدية في معادلة حل المسألة الفلسطينية .

غ . خ

(٣) اسرائيليات

مصادرة الاراضي في الجليل

قررت الحكومة الاسرائيلية في جلستها يوم ٢٩ /٤/ ٧٦ مصادرة عشرين الف دونم من الاراضي في منطقة الجليل ، يملكها العرب ، وذلك من اجل تنفيذ سياسة تقوية الاستيطان وزيادة عدد السكان اليهود هناك . وورد في قرار الحكومة « انه بموجب مشاريع الاستيطان التي وضعتها وزارة الاسكان ، قررت الحكومة ان تأخذ علما ببيان وزير المالية بشأن تجميع